السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 13 حزيران 2013 ـ الموافق 4 شعبان 1434 هـ ـ العدد 12502

AS-SAFIR Arabic political daily – June 13, 2013 N° 12502

1 | 17

النظام الجزائري يشبه شركة مساهمة يُختار فيها الرئيس بالتعيين. وإيجاد بديل لبوتفليقة ممكن، برغم العقم السائد، ولكنه لن يحل مشكلته العميقة. وفي الأردن أميون يتحدثون كل اللغات.
2

تحويل مجرى النيل الأزرق لبناء سد النهضة في إثيوبيا: تخبط في مصر والسودان وعنتريات تضيع الأسئلة المهمة. والجدل الحاد الدائر في مصر حول من يحدد هوية الثقافة؟
3

التحرش الجنسي الفاحش في العراق يتزايد، وهو يعالج بالصمت او باللفلفة، لا سيما حين يكون أبطاله سياسيين. وصور من العراق لضحايا الفيضانات التي اجتاحت محافظاته الجنوبية.
4

الاقتصاد الموازي في تونس: هوامش في قلب السلطة

ثمة اعتقاد واسع في كل مكان بأن ما يقال له الاقتصاد الموازي معزول كلياً عن الاقتصاد المهيكل، أو الرسمي أو الشرعي الخ... وأن انتشاره خلال العقدين الأخيرين في تونس مثلاً، مرده عجز النظام عن إيجاد بدائل اقتصادية في ظل احتدام المنافسة العالمية. غير أنه من الضروري قراءة ازدهار هذه الأنشطة غير المهيكلة في إطار الاقتصاد السياسي للسلطة في تونس، فهو ليس خارجاً عن ذلك الاطار ولا هو نقيضه، وكذلك قراءته بعلاقته مع الخيارات السياسية والتوازنات التي قام عليها نظام بن علي.

تفاقم أزمة نموذج التنمية واتساع الهوامش

إن انتشار الأنشطة الاقتصادية غير القانونيّة، كالتهريب والتجارة الحدودية غير المسجّلة والقائمة على التهرب من دفع الرسوم الجمركية الخ... هو نتاج طبيعي لأزمة نموذج التنمية المعتمد منذ سبعينيات القرن الماضي. وهي أزمة لم تكن خافية على نظام بن علي، إذ تفيد دراسة أعدتها وزارة التكوين المهني والتشغيل في 2008، بالتعاون مع البنك الدولي، أن تونس تسجل سنوياً دخول 140.000 عامل لسوق الشغل، أغلبهم من الحاصلين على شهادات جامعية، في حين أن الاقتصاد التونسي غير قادر على خلق سوى 60.000 إلى 65.000 مركز شغل سنوياً. وأكدت هذه الدراسة أن العجز هيكلي، وهو ليس ابداً ظرفيا، إذ يتعين تحقيق معدل نمو سنوي يناهز الـ 10في المئة حتى تستطيع الحكومة السيطرة على تفاقم مشكلة البطالة، وهو ما لا يمكن تحقيقه بالنظر إلى تركيبة الاقتصاد التونسي القائم أساسا على السياحة زهيدة الكلفة، وعلى الصناعات التصديرية والتجميعية ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف والمشغِّلة خصوصا لليد العاملة غير المتعلمة. تفاقم أزمة التشغيل في العقد الأخير خصوصاً، كان أيضا نتيجة لتسارع وتيرة الخصخصة، بالنظر لازدياد حاجة الدولة للعملة الصعبة، وتزايد معدلات الدين، مما أدى إلى تنامي أعداد المسرّحين من الشركات العمومية.

هذه الأزمة كانت وراء اتساع رقعة الاقتصاد الموازي، بانتشار ما يعرف بأسواق ليبيا وتنشيط حركة تهريب المحروقات على الحدود الليبية التونسية التي يناهز طولها 500 كلم، إضافة إلى تنامي دور شبكات نقل وتوزيع البضائع انطلاقا من الأسواق الحدودية بمدينتي بن قردان ومدنين في الجنوب التونسي، مرورا بسوق مدينة الجم ومساكن في الوسط، وصولا إلى أسواق سيدي بومنديل وسوق المنصف باي بتونس العاصمة. استغل رهط من الوصوليين هذه الأنشطة ليكوّنوا ثروات وليقفزوا إلى قمّة الهرم الاجتماعي، فيما وجدت الغالبيّة الكبرى في اختلاف النظم الجبائيّة على الحدود التونسيّة ـ الليبية، وفي تباين أسعار الصرف، وتغيّر الطلب بحسب المناطق والمواسم، فرصة لتحقيق أرباح صغيرة تكفيهم مشقّة العوز. ازدهر هذا الاقتصاد تدريجيا ليصير أحد مراكز خلق الثروة وأحد أهم القطاعات المشغلة، إذ ومنذ مطلع الألفية الثالثة، راح يستوعب 40 في المئة من القوى العاملة، ويمثل 38 في المئة من الناتج الوطني الخام، وفق دراسة نشرها البنك الدولي في سنة 2002.

وهم انفصال الاقتصاد الموازي عن المهيكل

تثبت هذه النسب الرسمية أن الأنشطة التي نشأت على هامش القانون لم تعد هامشية بالنظر إلى وزنها الاقتصادي. فعلاوة على الكميات الهامة من المحروقات المهربة من ليبيا والتي تصل إلى حدود 100.000 ليتر يوميا، فإن شبكات الاقتصاد الموازي تزوّد قطاعات هامة من الاقتصاد المهيكل، كالمحلات والأسواق الكبرى بشتى أنواع البضائع الصينية التي هي في متناول المقدرة الشرائية للطبقات الوسطى والفقيرة. إضافة إلى ذلك، فإن الأرباح والثروات التي جناها رجال الأعمال و المهرّبين غالبا ما يقع توظيفها في القطاع البنكي الذي يستعمل في تبييض الأموال المتأتية من تلك الأنشطة، عبر استثمارها في المضاربة العقارية، وفي تمويل عمليّات التوريد القائمة على ما يعرف بتقنية الفوترة الوهميّة (Facturation creative). ويتجلى هذا التداخل الوثيق بين الاقتصادين الموازي والمهيكل في دور محلات تجارة العملة على الحدود التونسيّة ـ الليبية. إذ تؤمّن سوق العملة الموازية هذه صرف الدينارين الليبي والتونسي، وتساهم بالتّالي في تيسير المبادلات بين البلدين وفي تحرير الفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا تجّارا أم سيّاحا، من الشروط القانونيّة التي تقيّد عمليّة الصرف. تنتشر هذه المحلاّت بكثافة على طول الطريق المؤدية إلى معبر رأس جدير، وهي تساهم كذلك في صرف تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج من العملة الصعبة، التي يقع توظيف جزء منها في تمويل عمليّات استيراد بضائع للسوق المحليّة.

على الحدود التونسية ـ الليبية (من الإنترنت)

إنّ اندماج الأنشطة غير القانونيّة في الاقتصاد الوطني يثبت سطحيّة النظريّات المبنية على الفصل بين الاقتصادين الموازي والمهيكل، والتي تقوم أساسا على تبنّي فكر الدولة وطريقتها في تصنيف الأنشطة البشريّة وفق قوانين ونظم وإحصائيات لا تعكس بالضرورة حقيقة الديناميكيّات الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع. إنّ استعمال مصطلح «الاقتصاد الموازي» يعكس عدم اعتراف الدولة بهذه الأنشطة رغم انتشارها، ورغم أنها مورد رزق مشروع في نظر العاملين بها. بهذا المعنى يصبح هذا الاقتصاد غير المسجّل وغير القانوني ملغى من دفاتر الدولة، ومداناً. وتلوح بالتالي خلف المصطلحات التقنية معركة قوامها «المشروعية» بين دولة تريد احتكار المعنى كمدخل للتسلّط والهيمنة، ومواطنين يفرضون على الأرض أمرا واقعا، ويدافعون عن وجوده ووجودهم. هذا لا يعني بالضرورة أنّ الاقتصاد الموازي لا يحتوي على نشاطات يدينها المواطن العادي، كتجارة المخدّرات أو السلاح، كما أنّ تعامل الدولة مع هذا الاقتصاد لا يمليه بالضرورة حرصها على احترام القانون، بل يمليه نوع من البراغماتيّة، خصوصا أنّها تسعى للاستفادة من هذا الاقتصاد الذي ساهم في تحقيق نسب نموّ عالية، لطالما تبجح بها نظام بن علي كدليل على نجاحه الاقتصادي!

تزود شبكات الاقتصاد الموازي قطاعات هامة من الاقتصاد المهيكل، كالمحال والأسواق الكبرى ، بشتى أنواع البضائع الصينية التي هي في متناول المقدرة الشرائية للطبقات الوسطى والفقيرة.

ازدهر الاقتصاد الموازي تدريجيا ليصير أحد مراكز خلق الثروة وأحد أهم القطاعات المشغلة. وهكذا، فالأنشطة التي نشأت على هامش القانون لم تعد هامشية بالنظر إلى وزنها الاقتصادي.

براغماتية السلطة في التعامل مع الاقتصاد الموازي

لقد دار صراع من أجل الضغط على الأجور لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، ولكن محدودية هذه الوسيلة أفسحت المجال أمام السلع الصينية والتركية على حساب المنتوج المحلي، ولم يتم ذلك من دون بروز تجاذبات في أوساط رجال الأعمال، خصوصا أن قطاعات هامة كالنسيج والأحذية، وحتى شركات توزيع التجهيزات الكهرومنزلية، تعد من أبرز المتضررين من إغراق الأسواق بهذه السلع. إلا أن هذه الصراعات حسمت لمصلحة القطاعات المشتغلة في التصدير، والحريصة على خفض الأجور، ولمصلحة فئة من المستوردين الذين أثروا من عمليات الاستيراد والتهرب الجمركي والضريبي. كانت الحاجة الماسة للعملة الصعبة محددا هاما لهذه الخيارات، إذ أن هذه الشبكات تضمن تزويد السوق المحلية من دون استنزاف ميزان المدفوعات. كما كان للهاجس الأمني دور أساسي في توسع الاقتصاد الموازي الذي صار ضامنا للسلم الاجتماعي، خصوصا بعد تأزم الأوضاع في المناطق الداخليّة والحدوديّة (اندلاع انتفاضات الحوض المنجمي في 2008، وبن قردان في 2010). وفي حين تواترت تصريحات المسؤولين الرسميين بضرورة قمع الاقتصاد غير المهيكل، تواصل زحف هذه الأنشطة على الأرض وظلّت القوانين حبرا على ورق. لم يعد القانون هو المحدد لعلاقة الدولة بالاقتصاد الموازي، بل الوعي بضرورة ممارسة السلطة بأقل التكاليف. فبالاضافة إلى سقوطها رهينة المصالح الضيقة، فإنّ الدولة لم تعد تملك الإمكانات الماديّة التي طالما أمّنت سطوتها على المجتمع، كالوظيفة العمومية والبرامج الاجتماعية. وحصل هذا الافتقاد نتيجة تتالي برامج الخصخصة، وتقدّم الانفتاح الاقتصادي أشواطا كبيرة، خصوصا في إطار الشراكة الأورومتوسطية. يكاد لا يعود للدولة تقريبا اليوم سوى احتكار استعمال العنف الشرعي باسم القانون. من هنا نفهم التعامل البرغماتي للسلطة مع هذه الأنشطة. فقد أصبح تطويع الاقتصاد الموازي وجعله وسيلة لإدارة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم مدخلا لتغول المؤسسة الأمنية التي أخضعت هذه الأنشطة لأولوية الدفاع عن النظام، كمصدر للإثراء، ولابتزاز الممَشين واللاهثين وراء رغيف الخبز. لم تعد الغاية من القانون احترامه بقدر ما أضحى سيفا مسلطا على الرقاب يمكن تفعيله بصفة انتقائية. صار الفرز يتمّ على أساس الولاء والطاعة. ومن ينظر للاقتصاد الموازي على أساس مخالفته للقانون حصريًا فإنّه يهمل الوجه الآخر للسلطة. فـ«القانون ليس سوى نصف الحقيقة، أما النصف الثاني فيقع في الرشوة والزبونية» (بحسب المؤرخ الفرنسي بول فاين). هكذا صار الاقتصاد الموازي أداة فاعلة لترويض المجتمع على حساب المنتوج المحلي والاقتصاد الوطني.

قيل الكثير في ماهية السلطة في العالم العربي، وتكلّم كثيرون عن قمعها، وعن نزعتها الأمنية، وعن تركيبتها العشائريّة، وحتّى المافيوية، لكن قليلون تكلّموا عن براغماتيتها وحرصها على استغلال الهوامش لتجاوز أزمتها ومواصلة هيمنتها. بهذا المعنى، فإنّ الاقتصاد الموازي هو في قلب الممارسة اليوميّة للسلطة، لأنّه كان وسيلة إدماج الطبقات الوسطى في المجتمع الاستهلاكي على المدى القصير عوض التفكير في تجاوز نموذج التنمية المتهاوي، ولأنّه سمح بقهر المواطن المفقّر مرتين: مرة عندما أوصدت في وجهه أبواب الوظيفة العمومية والعمل المنظم، ومرة ثانية عندما أُذِلَّ وأُبتُزَّ حين سعى إلى رغيف خبز على هامش القانون. اشتباك محمد البوعزيزي مع الشرطية لم يكن القطرة التي أفاضت الكأس، بل كان الاقتصاد السياسي مجسدا في مشهد تراجيدي من صميم الواقع، اختزل الحقيقة كاملة جامعاً نصفيها.

حمزة المؤدّب

باحث جامعي مختص بالاقتصاد الموازي، معهد الدراسات السياسيّة، باريس.

الساعة الأخيرة.. قبل الحجاب

قبلها بسنوات، كانت تدرس الطب في جامعة حلب. ترافق الليل وحيدة إلى دمشق لزيارة أبيها. هناك تصفق الهواء براحتها، وتعبر كرمح بين غرف العمارة التي تمنح ورقة الزيارة للسجين الغائب في أعماق الظلمة. تمضي رشيقة كنسيم أليف في لباسها الخفيف، الحذاء الرياضي الأبيض الممسوح بالليفة المشبعة برغوة الصابون، بنطال الجينز الأزرق الكالح، البلوزة القطنية الطويلة. خفيفة حمولتها، وهي بعض من إدارات مصروفها البسيط، تحمل أكياسها وتنطلق بالسرفيسات المتتالية إلى سجن «الشيخ حسن» قبل أن تتعقبه إلى سجن دمشق المركزي «عدرا». وكانت تتقدم، خلف وردتها الحمراء، ولا تفصح عن ابتسامتها إلا أمام الحاجز المعدني، إيذاناً بتمزيق قماشة الجداد، وهي تراه آتياً من آخر الممر مخنوقاً بحنينه.

الآن هي في زمن آخر، الولدان يثقلان الخطو، لكنها أخيراً حسمت قرارها بالسفر معهما إلى دمشق، بعد مضي ستة وعشرين شهراً على صعود الأمل إلى الأعالي، وثباته بثقله الرابض في سبخة التراب الطري وحصار طفيلياته. أجرت اتصالاتها مع الأهل المقيمين في درعا المحطة، وأخبرتهم بقرارها، واستفسرت عن إمكانية السفر الآمن إلى هناك، أو حدود مجازفتهم بانتقالهم إلى دمشق، حيث يمكن أن تجتمع الأسرة في بيت ابنهم، وتطمئن لحقيقة أوضاعها، بالتلامس الحنون والأضمومات الحارة، والكلام المتدفق الذي ما يزال يخشى البوح به عبر وسائل الاتصال، لا بتلك العبارات المحايدة التي تنقلها الهواتف: نحن بخير، وهي تعبير مجازي عن كونهم لم يموتوا بعد، بطلقات قناصين يعتلون الأبنية الحكومية، أو بشظايا قذيفة تأخذ اللحم الطري إلى محرقته.

وتتفلّت الأخبار من طرف اللسان، عن القريبة التي قتلتها الرصاصة وهي في صالة بيتها، والجار الذي تفتت ساقه بطلقة قناص في طريقه لشراء الخبز، والأهل الذين أصابهم الرصاص وهم على أسرّة نومهم، ونزوح بعض الأقرباء إلى بلدات الأردن الشمالية، ومنح الجدة شققها الثلاثة للنازحين، وعن الموتى بنقص الأدوية، والمداهمات المتواصلة للبيوت والتعليمات الصارمة بحرقها في حال توفر أي قصاصة أو رمز يدل على الانحياز للانتفاضة، وصعوبات دفن الموتى، والأخ الذي بات يبيع الفلافل في قارعة الطريق ليطعم أولاده، وهي أيضاً تفلّت لسانها وأخبرتهم عن إصابتها القلبية، بعد انقطاع الاتصال بهم في نيسان/ ابريل 2011 لأكثر من شهر، بيقين سكن هواجسها وحرق دمها أنهم قتلوا.

في هذه الرحلة أو سواها قسط من المجازفة، لا ينبغي الاستخفاف به. على العكس، تقضي الضرورة الاستعداد له وتبصر المخرج من طوارئه وأحابيله. كذلك الإرهاق، بما يفرض التهيؤ البدني والنفسي، لرحلة قد تستغرق 12–14 ساعة أغلبها في طرق زراعية تحت سيطرة قوى عسكرية متعددة، تفاجئ المسافرين من حين لآخر بمزاجها الشرير. الرحلة نفسها كانت تتم بأربع ساعات أو أقل على طريق ثنائي، يحمل بعض المواصفات الدولية، تختار لها آخر الليل أو أول الفجر، لينبلج الصباح على مشارف منبسط سهل حوران، يتنفس برفق ملء رئتيه الهواء المتدفق الهوينا.

في التهيؤ للسفر، تتتالى الأسئلة التي ليس لها جواب. كم من الحقائب يمكن أن نحمل معنا، وماذا نضع بها؟ ونوعية الهدايا التي يمكن حملها للأولاد المنتظرين عمتهم. أم نكتفي بالمال الخفيف، الذي يمكن إخفاؤه، وهو من سيتكفل بحل الصعوبات، بعد الوصول الآمن إلى دمشق؟

في مكتب النقل، علمت أن السفر لا يكون سوى في الصباح، وأجرة النقل للراكب زادت ثمانية أضعاف عن الرحلة الأخيرة التي قامت بها قبل أكثر من سنتين، وأنه لا تخفيضات على أجور نقل الأولاد، ولا يحق للراكب سوى حقيبة صغيرة، وغير ذلك ينبغي دفع أجرته بما يعادل نصف أجرة السفر. وعندما سألته عن حدود المخاطر المتوقعة، أجاب: كلنا في حماية الله. هزت رأسها، ووضعت البطاقات الثلاث في حقيبتها وغادرت المكتب. في الصباح حملوا حقائبهم، وأتوا قبل موعد انطلاق الرحلة بنصف ساعة، لم تتعمد أن يكون لباسها ولباس ابنتها بأكمام طويلة، وبدن طويل يصل إلى تحت الوركين، لكونها اعتادت هذا اللباس منذ زمن، ووجدته ملائماً للسفر، ويمنح الحرية للحركة في الشوارع المزدحمة وأثناء العمل.

المسافرون متحلقون حول معاون السائق الذي يحمل الحقائب، الذي يتأكد من دفع أجرة حملتها، من لصاقات مزدوجة يحملها المسافرون، ويصفها في مستودع الحافلة العميق، عامل آخر يغسل واجهتها الزجاجية ويلمعها، ويتأكد من امتلاء مبرد المحرك بالمياه. حين وصل دورها، حمل الحقيبة ودفعها إلى العمق المعتم، ونهض، نظر إليها وكأنه متفاجئ بها.

غيلان الصفدي ـ سوريا

– أهكذا ستسافرين، ألم تحضري حجاباً.

– حجاب؟

– الحجاب ضروري لإتمام السفر، حتى لا تتورطي بمشكلة لا يمكن التكهن بعواقبها. والتفت نحو ابنتها، التي بدأت تظهر عليها ملامح التحولات البيولوجية الأنثوية، وتابع: أهذه البنت معك؟

– نعم

– هي أيضاً تحتاج لحجاب.

– لو أخبروني البارحة في المكتب بذلك، لكنت استعديت له. قالت له وهي تفتح حقيبتها لتخرج منديلاً ورقياً، تمسح به جبينها المتعرق.

– ربما لأنه لم يبق أحد لا يعلم عن ضرورة تحجب النساء في السفر. عليك تدبر الأمر، لم يبق سوى دقائق لانطلاق الرحلة.

انزوت بولديها إلى طرف الرصيف، وكأنما لمعت عيناها بدمعة لا تسيل ولا تعود إلى مدمعها، فكرت الاتصال بزوجها عله يسرع بإحضار حجابين لإنقاذ سفرهم، رغم علمها أن الاتصالات شبه مقطوعة وتعتمد المصادفة في تحققها. وفكرت بإلغاء الرحلة والعودة إلى البيت مع ولديها وحقائبهما، وفكرت بعشرات الأحاديث من صديقاتها يشكون بها المضايقات التي تعرضن لها في السفر والتنقل، وطالما اعتبرتها شكلا من التلفيق والتجني على الثورة، وفكرت بما ينتظر ولديها في السنوات القادمة من أشكال التضييق على حريتهما الشخصية. أخيراً سمعت صوتاً أنيساً يهمس في أذنها: يا ابنتي، عندي حجاب فائض عن حاجتي.

– والبنت...

– قد نجد من المسافرات من يتدبر أمر حجابها.

ليس الوقت مناسباً للحديث عن مساحة الحرية في الموافقة والاعتراض التي كانت تتمتع بها نساء النبي والصحابة، ولا عن شَرْطية اللباس الموحد لنجاح الدعوات الدينية في القرن الحادي والعشرين، التي تظهر أتباعها كالحلاقين أو عمال النظافة أو أجناد فرق الموت في زمن قريب خلا... فللحديث تتمات.

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

وما حاجتنا للفلسفة؟

ألغت التعديلات الأخيرة المقرة على نظام الثانوية العامة في مصر مادة الفلسفة من منهاج القسم العلمي، وجعلت طلاب القسم الأدبي مخيّرين بينها وبين مواد أخرى، كالإجتماع وعلم النفس. وقال المعدِّلون بفخر مشبوه، هو أقرب الى الرشوة على قاعدة تعميم الكسل، إنهم يريدون مراعاة الطلاب، فيدرسون ست مواد بدلاً من عشر، بعدما ألغي نظام السنتين، وأصبحت الثانوية العامة تعتمد على امتحان واحد يجري في نهاية العام الأخير. وقالوا أيضا بتفهم لا يقل شبهة، إنهم يوفرون على الاهل تكلفة الدروس الخصوصية التي تنحصر هكذا في سنة واحدة وفي ست مواد. أليس ذلك رائعاً؟ ويبدو أن المجلس العسكري كان قد وافق على هذه التعديلات منذ العام الفائت، بعدما اقرها وقتها مجلس الشعب، متبعاً في ذلك قرارات كان أحد مجالس الشعب قد اعتمدها عام 1981. وبرغم مرور أكثر من ثلاثين سنة على القرار/ المرجع، يصف المعدلون الحاليون نظامهم بـ«الحديث» الذي يواكب العصر (أي واحد؟). وما دمنا في التاريخ (الذي خفضت علامة مادته)، نذكر أنه في 1960 قرر وزير التربية وقتها، وكان قريبا من الإخوان، إلغاء مادة الفلسفة من الثانوية العامة، وألغى عبد الناصر القرار.

وأما النصر الأكبر، فرفع معدل اللغة العربية الى 100 درجة في النظام الجديد، بدلا من 60، فأصبح يمثل ربع مجموع العلامات. وأما البشرى فهي ان أهل الأدبي لن يدرسوا بعد الآن أي مادة علمية، وأهل العلمي لن يمسوا أي مادة أدبية. وأصبحت مواد كالاقتصاد مثلا اختيارية.

التعليم يشتغل على أخطر رأسمال، هو البناء المعرفي للأجيال، بل وطبيعة تكوينهم كبشر. وهذا ينطبق على الأنظمة كافة، بغض النظر عن خياراتها الفكرية والسياسية والاقتصادية. وبهذا المعنى، فهو من أركان «الوطنية» الأساسية. ولا يُعقل أن تقارَب المناهج والأنظمة التعليمية ـ إقرارا وتعديلا ـ بخفة وتعجل وترقيع واستنساب... ولا تصح فيها الاعتبارات التي اعتد بها المسؤولون المصريون. أضف إلى ذلك أن الخيارات تفضح دوما النيات: هنا اعتماد نظام نخبوي ينظِّم جهل الأغلبية الساحقة الفقيرة، وهناك نظام يقفل العقل والتفكير والخيال وينتج مجرد تقنيين.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

حوالي 60 في المئة من الأطفال في اليمن يعانون من سوء التغذية، بحسب رئيس «صندوق الأمم المتحدة للطفولة» (يونيسيف) أنتوني ليك، علماً أن أرقام المنظمة الدولية تتحدّث عن وجود نحو 165 مليون طفل في أنحاء العالم يعانون من سوء التغذية.

تغيير الرئيس من دون تغيير النظام

المرض الخطير للدولة الجزائريّة

بعد 15 يوما على غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي تم نقله إلى مستشفى باريسي إثر تعرّضه لجلطة دماغية «صغيرة»، تعب الجزائريون من متابعة أنباء مرض رئيسهم. انخفض بشكل ملحوظ اهتمامهم بالوضع الصحي لبوتفليقة. والصحف الجزائرية، المفترض بها تنوير الجزائريين بالشروح والمعلومات التي لم تصل إليهم يوماً، راحت تتثاقل حيال الشأن. وقد اعادت الصحف نشر الشائعات الإكثر جنوناً، وحرّكت الفكرة القائلة بأنّ عائقاً يحول دون تطبيق المادة 88 من الدستور، التي تنص على أنّه إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يُكلف رئيس مجلس الأمة بتولي رئاسة الدولة بالنيابة لمدة أقصاها 45 يوماً، بعدها يُعلَن الشغور بالاستقالة ليتولى عندها رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها 60 يوماً، تنظم خلالها انتخابات رئاسية.

لكنّ الرأي العام لا يقاسم وسائل الإعلام حالة الهيجان، بل يلاحظ أنّ الأمور تجري، كما دائماً، خلف الستارة، وأنّ الشائعات والمقالات هي دائماً مجرد ستار دخاني لإخفاء ما يجري سرّاً.

ويترجم الفارق الموجود بين الرأي العام الجزائري والصحف تجاه هذه المسألة، «المسافة» التي يأخذها كل طرف منهما إزاء النظام السياسي الجزائري. بالنسبة للرأي العام الجزائري، يلاحَظ خصوصاً أنّ ما يُسمّى «النظام» السياسي يقاد آلياً، حيث لا يترك غياب بوتفليقة أو حضوره أي تأثير حقيقي عليه. ملاحظة تنبع من حسّ سليم في ساحة سياسية تمّ تجميدها بطريقة تسلطية منذ عقدين من الزمن، بالتزامن مع تسلطية صارمة فرضتها الأجهزة الموالية. تقلص كثيرا نشاط الرئيس الجزائري، منذ الحادثة الصحية الأولى الذي تعرض لها عام 2005، حين نُقل إلى مستشفى «فال دو غراس» العسكري الباريسي ليخضع لعملية جراحية إثر تعرّضه «لنزيف قرحة في المعدة». هكذا، وفي ظلّ قلّة الظهور العام للرئيس، وتقليص اجتماعاته الرسمية مع مسؤولين أو مبعوثين أجانب إلى حدّها الأدنى، واجتماعات وزارية غير منتظمة، باتت الولاية الرئاسية الثالثة لبوتفليقة موسومة بالشلل السياسي بينما تسود حالة من الاعتراض الاجتماعي المتكرّر. وتتيح الواردات النفطية الوفيرة لأعوام الألفين، التعامل ولو بشكل محدود مع هذه الوضعية، والحفاظ على الوضع القائم.

(من الإنترنت)

الستاتيكو

لا يزال النظام السياسي في الجزائر نظاماً تسلُّطياً حيث تؤمّن الرئاسة الزخم للعمل الحكومي وللسياسات العامة. غير أنّ هذا الزخم بات مفقوداً منذ عام 2005 على الأقل، وهو ما يفسّر بجميع الأحوال كيف أنّ الجزائر وقعت ـ بشكل خطير بحسب بعض التحليلات ـ في روتين حيث تكتفي البنية التقنية الحاكمة، المؤلّفة من الإدارة والأجهزة الأمنية، بتسيير العمل، لكن من دون أن تكون قادرة على المبادرة. هكذا، يسمح توفّر الموارد المالية بإدارة البلاد يوماً بيوم، من دون أي استراتيجية شاملة، بينما يتطوّر الوضع بسرعة في كامل مناطق الجوار، باستثناء المغرب. «يسمح توفّر الموارد المالية لجماعات السلطة بالركون الى الستاتيكو، بدل الاستفادة من تلك الموارد من أجل إجراء التغييرات الضرورية. تفوّت الجزائر على نفسها فرصة جيدة لتغيير النظام من دون عنف ولا تدخّل خارجي»، بحسب وزير جزائري سابق. وإذا كان الرأي العام الجزائري لا يُبدي الكثير من الاهتمام لمرض الرئيس بوتفليقة، فإنّ ذلك يعود إلى القناعة بأن النظام ليس جاهزاً ليقوم بتغيير. «في أحسن الأحوال، سيتم إيجاد بديل للرئاسة، لكن ما الذي يغيره هذا؟ فخلف الستارة، سيواصل محرّكو الدُمى تحريك دُماهم»، وفق نقابي جزائري. هذا الشعور الذي يفيد بأنّ الأمور لا يمكن أن تتغيّر، يعزّزه الإضعاف المعمَّم للحياة الحزبية، والإنسحاب الطوعي للشخصيات السياسية الأكثر تمتُّعاً بالمصداقية، ممّن لا يريدون المشاركة في هذه المسخرة. كما أنّ تلقي الرئيس الجزائري علاجه في مستشفيات عسكرية فرنسية يثير أيضاً انتقادات مرّة حول «إفلاس» النظام الذي لم يتمكّن حتّى من خلق بُنى صحيّة قادرة على الاعتناء بطبقته السياسية الحاكمة. ويرى كثيرون في هذه الإشارة تعبيراً كاملاً عن إفلاس النظام الجزائري. كما أنّ الشعور بالفشل يعزّزه واقع أنّ المسؤولين الفرنسيين الرسميين ملأوا الفراغ الموجود في التواصل الاعلامي الرسمي الجزائري حيال الوضع الصحي للرئيس، وهو التواصل الإعلامي الذي يحتكره عملياً سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس. هذا المسلسل الباريسي الذي يبدو وكأنّه لا نهاية له، يزيد الطين بلّة في ما يتعلق بفقدان المصداقية بالنظام القائم.

يشكّ الرأي العام الجزائري بأنّ الانتخابات الرئاسية المقبلة التي يفترض أن تجري في ربيع العام 2014 بحسب المواعيد الدستورية، قادرة أن تشكّل مناسَبةً لتغيير نوعي. أما الصحافة المتنازعة بين وطأة مواكبة الأنباء الطارئة للأحداث، والاحتكام الى تفضيلات كل واحدة منها بين الكتل، فتشعر بأنها معنية أكثر من سواها. وتشكّل هذه الصحافة جزءاً من النظام، حتى أنها تؤدّي دور البديل لحياة سياسية حقيقية. وهي ساحة لمناورات وللتطويع ولبالونات الاختبار. مع ذلك، يبقى مرض بوتفليقة مسألة مهمة في حياة النظام، إذ إنه يضع حدّاً للحديث عن ولاية رئاسية رابعة للرئيس الحالي، وهي المعركة العنيفة التي كان المقرّبون من بوتفليقة يقودونها في وجه مجموعات أخرى من النظام. من الآن فصاعداً، لن يظلّ أحد يصدّق سيناريو إمكانية تولّي الرجل المريض ولاية رئاسية رابعة. باتت هذه الرواية قصّة قديمة. النقاش المكتوم اليوم في صميم النظام، والذي يُعَبَّر عنه من خلال التعليقات الصحافية، يدور حول مسألة ما إذا كان بوتفليقة قادراً على الاستمرار حتى نهاية ولايته الحالية، أي حتى نيسان / أبريل 2014.

السلطة شركة مساهِمة

لقد فُتح الباب لخلافة بوتفليقة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنّ الانتخابات المقبلة، أكانت ستجري عام 2014، أم قبل ذلك في حال تأكّد عجز الرئيس عن مواصلة تأدية مهامه، ستكون مفتوحة. أصبح اختيار الرئيس المقبل مسألة ثانوية بالنسبة للمجتمع الجزائري، لكنه قرار شديد الأهمية بالنسبة لنظام تحكم قبضتها عليه أجهزة الاستخبارات والجيش، وقوى المال التي تزداد هيمنتها أكثر فأكثر.

من أجل إيجاز وضع النظام الجزائري، يمكننا القول إنّ رئيس الجمهورية الذي يتمتّع على الصعيد الرسمي، الشكلي، بسلطات شبه ملَكيّة، هو واجهة لنُظْمة (منظومة) سلطوية غير رسمية وغير مأسسة. رئيس يتمتع بسلطة كبيرة، لكنه في الوقت نفسه لا يستحوذ على كامل السلطة.

غالباً ما يلعب الجزائريون على الكلام فيستخدمون المصطلح الشائع (SPA) لشركة مساهمة، وفي الوقت نفسه كالإحرف الاولى من «شركة السلطة الجزائرية» Societé du Pouvoir Algerien. فالرئيس يملك رسميا 100 في المئة من الأسهم، لكنه في الواقع يتشارك فيها معه مساهمون آخرون. ويخلق هذا النظام الرسمي / غير الرسمي عقليّة من انعدام المسؤولية، ذلك أنّ «الصفقات» الرئاسية لا تتأسس على عقد شفّاف بين الرئيس والناخبين، بل على سمسرات بينه، وما يُسمّى «السلطة الحقيقية».

نظام تعيين

عند الاقتراب من كل انتخابات جديدة، يُطرَح السؤال الاعتيادي نفسه: هل ستكون انتخابات مفتوحة أو مُغلقة؟ حتى اليوم، جميع الانتخابات الرئاسية كانت مقفلة، إذ أنّ الممسكين بالسلطة الحقيقية، لا الناخبين، كانوا يختارون الشخص الذي سيصبح رئيساً. لقد وصل نظام التعيين هذا إلى نهايته منذ زمن طويل، لكن تمّ التمديد له بفعل حرب أهلية في سنوات التسعينات من القرن الفائت، قضت على النخب، وبسبب رخاء مالي في سنوات الألفين سمح بـ«تهدئة» الضغوط الاجتماعية.

بالنسبة للكثير من الجزائريين، فإنّ مرض بوتفليقة أقل خطراً من مرض الدولة الجزائرية. البلاد بحاجة للتفاوض حول عقد اجتماعي وسياسي جديد في سياق دولي ينذر بالخطر، وخصوصاً في ظل آفاق اقتصادية تكتسب قتامة بالنسبة لبلد غازيّ أكثر مما هو نفطيّ. لقد وصلت الجزائر إلى نقطة الذروة من ناحية ثرواتها الطبيعية، أما آفاق تحسين إنتاجها من الطاقة (نفط وغاز) فهي حتى اليوم ضعيفة. تسير أسعار الغاز، التي تمثل جزءاً مهماً من عوائد الجزائر من ثرواتها الطبيعية، في مسار انحداري، وتتكرر إعادة النظر بالعقود الموقّعة لآجال طويلة، والتي تسمح بتأمين استقرار العائدات المالية. لقد اندلعت أزمة أعوام التسعينات والتخبط في الحرب الأهلية، بعد تدهور الموارد المالية النفطية في منتصف أعوام الثمانينات، ومرور البلاد في تجربة وصْفات صندوق النقد الدولي. اليوم، نجد مكوّنات الأزمة المقبلة، متوفرة، على الرغم من ضخامة احتياطي الصرف المتوفر (200 مليار دولار). أنّ الأزمة المقبلة ستكون أسوأ من أزمة أعوام التسعينات، وإن بشكل مختلف.

بالطبع، لا تملك الجزائر تنظيماً سياسياً «بديلاً» بسبب تدمير القوى السياسية على يد الأجهزة الأمنية. لكنّ الأجهزة السياسية للنظام لا تتمتع بدورها بالمصداقية. النظام قادر على إيجاد بديل لبوتفليقة، والمرشحون الافتراضيون عديدون. لا يقدّم ذلك أفقاً حقيقياً للبلاد ما لم يكن تغيير الرئيس مصحوباً بتغيير شامل. لكنّ أحد علماء السياسة الجزائريين يختصر كلامه على المسكين بزمام النظام بالقول: أنا لا أرى فيهم رجلا رشيدا.

الأخضر بن شيبة

كاتب من الجزائر

مواقع

شريكة/صديقة

مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

«سبأ»: لسياسات بديلة في اليمن «قابلة للتطبيق»

«مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية» واحد من أبرز مراكز الدراسات في اليمن، يقدّم نفسه كمؤسسة فكرية مستقلة وغير ربحية، تصبّ اهتماماتها على الدولة والمجتمع اليمنيين من خلال وضع الإنتاج الفكري للمركز تحت تصرف صناع القرار بتوفير معلومات وبحوث وتقارير وتحليلات وتصورات مستقبلية لصوغ «سياسات بديلة معقولة».

تظهر أهمية مركز «سبأ» بفضل لائحة أسماء هيئته الاستشارية، وهي تضمّ يمنيين وعربا وأجانب، مثل أنوشروان احتشامي، وإنصاف عبده قاسم، وبول آرتز، ورضوان السيد وشوكت اشتي... بإشراف المدير التنفيذي أحمد عبد الكريم سيف.

الهيكلية التحريرية للمركز تنقسم إلى شقّين كبيرين: ـ دائرة البحوث والدراسات (التي تتألف بدورها من وحدات الدراسات الإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودراسة القرن الأفريقي ودراسات وأبحاث الطاقة، وأخيراً الطاقة). ودائرة المطبوعات والإعلام والترجمة (التي تضمّ وحدة المطبوعات والنشر، ومجلة «مدارات إستراتيجية»، ووحدة الترجمة، وأخيراً وحدة الاعلام).

من أهداف المركز «مراجعة النظريات والمفاهيم الغربية التي يتم إسقاطها على المجتمعات العربية بغية الخروج بنظريات ومفاهيم وتصورات مناسبة لتحليل الواقع العربي»، و«دعم الدراسات والأنشطة التي من شأنها تحسين التعليم وتعزيز التفكير والنقد، وكذا تحرير المناهج من المفاهيم المغلوطة والمسلمات الخاطئة وأساليب التعليم التقليدية القائمة على الحفظ دون التفكير».

ينصبّ اهتمام المركز على «الشؤون الإستراتيجية»، تحديداً الأمن والدفاع والشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأبحاث الطاقة. أما الإطار الجغرافي لاهتماماته، فمن الطبيعي أن يتمحور في الدرجة الأولى على اليمن، ثمّ في المرتبة الثانية على «النطاق الحيوي» لليمن، أي دول الخليج والبحر الأحمر، وفي المستوى الثالث الجوار الأبعد، من العراق وإيران وصولاً إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إحدى الزوايا اللافتة على الموقع الالكتروني لـ «سبأ»، هي «اليمن بعيون إسرائيلية»، وهي بوّابة ترصد ما ينشر في الصحافة الإسرائيلية ومراكز الأبحاث في إسرائيل عن اليمن من أخبار وتحليلات ودراسات، وكذلك ما له علاقة بشكل عام بالوطن العربي.

يرتبط مركز سبأ بشراكات أكاديمية وبحثية مع عدد من الجامعات والمؤسسات العلمية الأجنبية ومراكز الأبحاث، من بينها جامعة ماكواري الاسترالية، والمنظمة الأورومتوسطية للتعاون والتنمية، ومكتب مؤسسة فريديريش ايبرت في اليمن، والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط...

من أبرز ما يلفت متصفح الموقع الالكتروني للمركز، أنه يمكن العثور فيه على النصوص الكاملة لمعظم (إن لم يكن جميع) منشورات ودراسات المركز، مع الإشارة إلى أن الموقع متوفر باللغتين العربية والانكليزية، وهو حال الكتب والمنشورات والتقارير السنوية وسلسلة الدراسات والمجلات الصادرة عنه. ولا يقتصر عمل المركز على الدراسات والنشر والإصدارات، إذ يشمل أيضاً تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات وورش العمل.

http://www.shebacss.com/ar/index.php

فكرة

الكويت وذاتها الأميريّة

عوداً على بدء، تُعلك القضايا نفسها في عالمنا العربي. ولمرّة واحدة، لم يخرج النقاش إلى فضاء أوسع من الحدث بعينه. من جديد هو تويتر.

هذه الدائرة المتّسعة للنقاش ورمي الأفكار عبر تغريدات سريعة، هي مكان مراقَب. الأنظمة العربيّة، بكليّتها، تبدو حذرة ممّا يتمّ تداوله. لذا اقتضى القيام باللازم وضرب طوق من حوله. يعني لا حريّة مفتوحة أو كاملة، بل هي «بالقطّارة» كما جرت العادة.

هذه المرّة، عادت الكويت إلى دائرة الضوء. صدر الحكم في قضية المواطنة #هدى _ العجمي، وهو السجن 11 عاماً بسبب تغريداتها. التهم موزّعة ومقسّمة، للإيحاء بوجود قضاء نزيه يعرف ما يفعل بدقّة: «خمس سنوات بتهمة الدعوة إلى قلب نظام الحكم، خمس سنوات بتهمة الإساءة للذات الأميرية، سنة بتهمة إساءة استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي عمداً».

استخدمت العجمي حساب زوجها لقول ما تريد، وفيه كثير من السباب وحتى الكلام المذهبيّ. لكن المحكمة حمّلتها أكثر مما تحتمل إذ تتهمهما بالتخطيط لقلب نظام الحكم. في حين نفت هدى أن تكون هي المغرّدة. وتوقّع البعض أن يكون الحساب قد تعرّض للاختراق... وهذه من طبيعة وخصائص تويتر، لذا فمحاسبة الناس انطلاقا منه مسألة عقيمة.

ينتظر الجميع قرار محكمة الاستئناف. في حال سجنها، فستكون هدى أول امرأة كويتية تعتقل بسبب تغريداتها. سبقت هدى الشابة الناشطة #ساره _ الدريس، التي حكمت لسنة وثمانية أشهر وخرجت بكفالة. تغريدات سارة مُحكمة ومن الواضح أنها تمتلك وعياً سياسياً، وهي معارضة. وهكذا فوجه المقارنة ضعيف، ولو أن «سطحية» هدى لا تبرر لأي كان ملاحقتها.

لا يكاد أحد يفهم ماهيّة الذات الأميرية والذات الملكيّة، أو بالأحرى حدودهما.

ولم تفهم هذه الأنظمة إلى الآن أن مواقع التواصل الاجتماعي لم تُبتكر لإيجاد مهمة جديدة لقوات الأمن والمخابرات. تويتر وغيره فضاء عام، يقول فيه المرء ما يريد، دون أيّة اعتبارات. تغريدات هدى، التي تتخللها شتائم بدائية، تسيء إليها بالدرجة الاولى، ولكن هذا يسري على تويتر وفايسبوك والتعليقات الإلكترونية، حيث «مما هب ودبّ» مماثل، ويبدو أحيانا منظماً. مجدداً هذه طبيعة الأداة.

ربما لو تمّ غضّ النظر عن هدى، لكانت مرت من دون أي لفت انتباه. ثم أن الحسابات الإلكترونية معرضة فعلا للاختراق، مما يجعل إحالتها الى القضاء سخيفة، ولا تصل من ثمّ لنتيجة، لأن نفي هوية المغرد، أو إنكار هويته بخصوص تغريدة معينة، عملية ميسرة.

تطفّل الدولة وتبرّعها بمصادرة 11 عاماً من حياة أحدهم بحجّة الإساءة للذات الأميريّة، قد يكون من أبشع مظاهر الحرص على الدولة.

زينب ترحيني

أمّيون في الأردن يتحدّثون لغات العالم

فرضت «الحداثة» ايقاعها على السكان الاصليين لمدينة البتراء (225 كيلو متراً جنوب عمّان)، فجعلتهم يغادرون انماط حياتهم الطبيعية بعد ان اجبرتهم السلطات على مغادرة كهوفهم المتناثرة، يوم رأت فيهم «عائقاً أمام حماية وترميم الاثار في المدينة»، التي بدأ العمل على تحويلها الى محمية سياحية العام 1967.

عشيرة البدول البالغ عدد أفرادها ثلاثة آلاف نسمة، وفقاً لأرجح الإحصائيات، والذين يطيب لهم ان يعرّفوا عن انفسهم بـ«الورثة الشرعيين للأنباط» (دون سند علمي لروايتهم)، كانوا الضحية.

في العام 1985 رُحّلوا جميعاً إلى إسكان بُنيَ خصيصاً لهم على تلة أم الصحون المطلّة على موطنهم الاصلي.

خسر البدول كهوفهم غير قانعين بالبيوت الحديثة التي حصلوا عليها بل وغير منسجمين معها، وخسروا زراعتهم بعد ان حُرموا من العمل في اراضيهم التي خلفوها وراءهم دون ان تعوضهم السلطات أراضي زراعية في مناطق سكناهم الجديدة.

وزيادة في حصارهم، حُددت لهم اماكن رعي خاصة، ما ادى الى الإضرار في نمطهم الرعوي المتجه نحو الانقراض، والإخلال في النظام البيئي النباتي لعدم إمكانية تنويع مناطق الرعي، ذلك أنّ مناطق الرعي في البتراء صخريّة يندر فيها أصلاً الغطاء العشبي، وتحديدها فوق ذلك يجعل عملية الرعي شبه مستحيلة.

ماذا فعل البدول أمام التدمير المبرمج لأنماط حياتهم؟ استغلوا المأساة. وبعد ان كانت السياحة نقمتهم وسبب ترحيلهم، تحولت الى جنتهم ومصدر دخلهم الوحيد.

واصل البدول بعد ترحيلهم النزول يومياً الى مدينتهم حاملين المشغولات اليدوية وقطعاً من احجار المدينة لبيعها إلى السياح القادمين من كل ارجاء العالم، كما يصطحبون معهم في رحلة النزول الحمير والجمال والعربات، التي أضحت وسيلة النقل المفضلة لدى السياح، تحدد أجورها بالتفاوض المباشر.

في البداية، لم يُجد البدول فن التفاوض، ففرضت عليهم حواجز اللغات ان يحفظوا كلمات محددة تتعلق بالأسعار فقط، يوماً بعد يوم تعلموا المزيد من المفردات، إلقاء التحية للترحيب بالسياح كل بلغته ليجدوا انفسهم في وقت قياسي يعرفون المزيد، ويتدبرون أمرهم في العديد من اللغات، ليقول غالبية الاردنيين يا لحظ البدول! وليقول البدول مثلهم المشهور « البتراء مدرسة».

غير ان البتراء مدرسة للبدول الذين يعاني 29.2 في المئة منهم من الأمية، حسب دراسة اعدتها جامعة الحسين بن طلال في العام 2010، وهي النسبة الأعلى في المملكة.

(محمد أبو غوش ـ الأردن)

وتكشف الدراسة عن فجوة كبيرة بين الجنسين من حيث التمكن من القراءة والكتابة، فالأمية لدى الإناث، تبلغ تقريباً ضعف نسبتها لدى الذكور، حيث تشكل أمية الإناث 37.3 في المئة، في حين تشكل أمية الذكور 19.7 في المئة.

ولكن البدول لا يلقون بالاً للدراسة، يكتفون بما تعلموه من لغات تساعدهم على احتراف العمل السياحي الذي يوفر دخلاً سريعاً لهم، يفوق دخل المتعلمين. وقد غيرت سنوات الترحيل في نمط معيشتهم، غير انها لم تغير من حنينهم الى كهوفهم الأولى. طفح كيلهم في العام 1992 وقرروا العودة اليها داخل مدينة البتراء، فردتهم الحكومة يومها بوعود توفير الاراضي وزيادة مساحة مناطق الرعي. وعود لم تنفّذ، لذلك جددوا في العام 2000 قرار العودة لتمنعهم القوة الأمنية التي أوقفت في صفوفهم ثلاثة قتلى، اعتبرهم البدول «شهداء العودة» التي سيحاولونها من جديد.

محمد الفضيلات

صحافي من الأردن

العربي السفير
13 حزيران 2013 ـ العدد 12502
Thursday June 13, 2013

قضية

50 ألف مصري يموتون سنوياً بسبب أمراض ذات صلة بالتدخين بحسب ما أعلنته «منظمة الصحة العالمية» يوم الاثنين 10 حزيران/يونيو الجاري. ولم تجدِ مساعي الحكومات المصرية المتعاقبة في التخفيف من أعداد المدخنين، برغم زيادة نسبة الضرائب على التبغ إلى 78 في المائة من ثمن علبة السجائر.

تحويل مجرى النيل: وقائع باردة

الهمُّ الأساسي لمصر والسودان كان يجب أن يتركز حول الفترة الزمنية التي ستملأ اثيوبيا فيها بحيرة سدّ النهضة. فكلما طالت تلك الفترة كلما قلّت التأثيرات السلبية المتمثّلة في نقص كميات مياه النيل التي ستصل الى البلدين. ويجب أن تكون هذه المسألة هي جوهر المفاوضات مع اثيوبيا بدلاً من الارتباك الحالي الذي تتمّ فيه الموافقة في القاهرة والخرطوم على قيام السدّ يوماً، ومعارضته في اليوم الآخر.

التخبط

فور ما اعلنت اثيوبيا بدء العمل بتحويل مجرى النيل الازرق، يوم 27 أيار/مايو، قامت كل ألوان الطيف السياسي المصري – من اليسار واليمين، العسكر والمدنيين، الإسلاميين والعلمانيين، الأكاديميين والعامة – بدقّ طبول الحرب على اثيوبيا. وقد شارك سفير السودان في القاهرة في ذلك العرض، موضّحاً أنه صُدِمَ بالقرار الاثيوبي، ومتوعداً بتصعيد الموقف وإحالة الأمر إلى الجامعة العربية. غير أن وزارة الخارجية السودانية عادت بعد يوم من تلك التصريحات لتعلن عن وجود مشاورات وتفاهمات بين السودان واثيوبيا ومصر حول مشروع سدّ النهضة الإثيوبي، وقالت في بيان لها: «أكدت الجهات الفنية بوزارة الكهرباء والموارد المائية، أن الخطوة الاثيوبية الأخيرة لا تسبب للسودان أي ضرر».

الخصائص

يقع سدّ النهضة الاثيوبي، الذي كان يُعرف حتى وقتٍ قريب بسدّ الألفية، على النيل الأزرق الذي يُعرف في اثيوبيا بنهر أباي، على بعد حوالى 40 كيلومتراً من الحدود مع السودان. ويُتوقع أن يقوم هذا السدّ بتوليد 5,250 ميغاوات من الطاقة الكهربائية (أي أكثر من مرتين ونصف المرة من كهرباء السدّ العالي) عند اكتماله بعد أربع سنوات. وسوف يحجز السدّ 62 مليار متر مكعب من المياه، وهذه الكمية تساوي تقريباً ضِعف كمية مياه بحيرة تانا، وأقل بقليل من نصف مياه بحيرة السد العالي التي تبلغ سعتها 162 مليار متر مكعب. أشارت اثيوبيا إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ 4,8 مليار دولار، وأن الحكومة الإثيوبية ستقوم بتمويل المشروع من مواردها ومن خلال إصدار سندات للإثيوبيين. وتقوم الشركة الايطالية «سالليني» ببناء السدّ، ويُتوقّع أن تنضم شركاتٌ صينية إلى عملية البناء.

تضاربت المواقف السودانية حول سدّ النهضة عندما أعلنت اثيوبيا قرارها الشروع في بناء السدّ في شهر نيسان/أبريل عام 2011. فبينما أعلنت بعض الوزارات وأوضح بعض المسؤولين السودانيين ترحيبهم بالسدّ، اعترضت عليه وزارات أخرى ورفضه مسؤولون آخرون. غير أنه بعد أشهر من ذلك الارتباك، أصبح الموقف الرسمي والواضح للسودان هو تأييد قيام السدّ. ولهذا السدّ فوائد جمّة على السودان:

أولاً: سوف يحجز سدّ النهضة جزءاً كبيراً من كميات الطمي الضخمة التي يحملها النيل الأزرق كل عام إلى السودان، والتي تفوق كميتها خمسين مليون طن. وقد تسبّبت هذه الكميات الضخمة عبر السنين في فقدان خزاني سنار والروصيرص أكثر من نصف الطاقة التخزينية للمياه والتوليدية للكهرباء. والانقطاع المتواصل للكهرباء في السودان حتى قبل بضعة أعوام كان بسبب «تراكم الطمي في توربينات خزان الروصيرص» وفق البيانات الرسمية للحكومة.

ثانياً: سوف يُطيل سدّ النهضة عمر خزان الروصيرص بحجزه لكمية الأشجار والحيوانات والمواد الأخرى الضخمة التي يجرفها النيل الأزرق وقت اندفاعه الحاد في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس من كل عام.

ثالثاً: سوف يوقف سدّ النهضة الفيضانات المدمّرة التي تجتاح مدن النيل الأزرق في السودان كلّ سنواتٍ عدة، وسوف ينظّم انسياب النيل طوال العام في السودان، بدلاً من موسميته الحالية التي يفيض فيها النيل في أشهر ثلاثة. وتقدر كمية المياه التي فشل السودان في استخدامها بأكثر من 350 مليار متر مكعب، هي نصيبه حسب اتفاقية مياه النيل، منذ توقيعها عام 1959. فنصيب السودان بموجب الاتفاقية هو 18,5 مليار متر مكعب في العام، بينما لم تَزِدْ استعمالاته السنوية على 12 مليار متر مكعب خلال كل هذه الفترة، كما أكّد ذلك وزير الري والموارد المائية السابق. فما معنى الحديث عن الري الفيضي إذا كنا لا نستعمل نصيبنا الثابت من مياه النيل؟ إنه حديثٌ عن النوافل قبل أداء الفروض.

رابعاً: إن انسياب النيل الأزرق على مدى العام سوف يساعد في التغذية المتواصلة كل أشهر السنة للمياه الجوفية في المنطقة بدلاً من تغذيتها فقط في الأشهر الثلاثة التي يفيض فيها.

خامساً: وعدت اثيوبيا ببيع كهرباء السدّ للسودان ومصر بسعر التكلفة. وهذا السعر هو حوالى ربع التكلفة لتوليد الكهرباء في خزاني مروى والسدّ العالي. وقد بدأ السودان بالفعل في الاستفادة من الكهرباء التي تقوم اثيوبيا بتوليدها من الأنهر الأخرى، خصوصاً من سدّ تكزي على نهر عطبرة، بعد توقيعه على اتفاقية مع اثيوبيا لشراء الكهرباء منها.

من أعمال تحويل مجرى النيل الأزرق في إثيوبيا في المكان الذي من المقرر إنشاء «سدّ النهضة» فوقه (أ ف ب)

هل لاثيوبيا حقوق في مياه النيل؟

اثيوبيا هي مصدر حوالي 86 في المئة من مياه النيل، والنظرية الأساسية التي ينبني عليها القانون الدولي هي نظرية الانتفاع المنصف والمعقول والمساواة بين جميع دول الحوض. وهي المنطلق الأساسي لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وكانت كل من مصر والسودان قد وقعتا مذكرة التفاهم التي أنشأت «مبادرة حوض النيل»، في مدينة دار السلام في تنزانيا في 22 شباط/فبراير عام 1999. وفي العام 2011، اقترحت اثيوبيا تكوين لجنة من عشرة أعضاء تشمل عضوين من كل من مصر والسودان واثيوبيا، وأربعة أعضاء آخرين من خارج دول حوض النيل، لتنظر في أي أضرار قد تنتج من سدّ النهضة وتقترح الحلول اللازمة للتقليل من هذه الأضرار. وقد قبل البلدان المقترح بترحاب حار. وتكوّنت اللجنة، وبدأت أعمالها بالفعل قبل أكثر من عام. وقد ظل السودان ومصر يشاركان في اللجنة بانتظام منذ إنشائها.

للكهرباء فقط

سيتم استخدام مياه النيل الأزرق لتوليد الكهرباء في سدّ النهضة، والمياه تعود بعد ذلك للنيل الأزرق وتواصل انسيابها للسودان ومصر. وقد أوضحت اثيوبيا مراراً أنه لن يكون هناك استخدام لأي مياهٍ من سد النهضة لأغراض الري، وأكدت ذلك طبيعة منطقة السد الصخرية. علاوة على ذلك، فالتبخّر في بحيرة سدّ النهضة سيكون قليلاً بسبب عمقها واعتدال الطقس في المنطقة، ولن يفوق المليار متر مكعب في السنة. وبالمقارنة، فالتبخّر في بحيرة السد العالي هو عشرة مليارات متر مكعب في العام، ويتجاوز التبخر في بحيرات سدود السودان الخمسة (سنار وجبل أولياء والروصيرص وخشم القربة ومروى) سبعة مليارات متر مكعب في العام.

الضرر

يتطلب بناء أي سدٍّ تغيير مجرى النهر، ليتمَّ البناء في مجرى النهر الأصلي، ثم يعاد النهر لمجراه الطبيعي الأصلي بعد اكتمال العمل في السدّ.

وهنا يبرز الارتباك الكبير في الموقفين المصري والسوداني. فقد وافقا على قيام سدّ النهضة واشتركا في اللجنة الدولية التي ظلّت تجتمع على مدى أكثر من عام منذ قيامها، بينما تواصل بناء السدّ. ومرجعية اللجنة التي قبلها البلدان لا تشمل وقف أو إلغاء قيام السدّ. وعليه، لا بُدّ من التساؤل عن أسباب هذه الضجّة الضخمة.

لقد أوضحت اثيوبيا في الماضي أنها سوف تقوم بتحويل مجرى النيل الأزرق في شهر أيلول/سبتمبر بعد انتهاء موسم الفيضان، ولم تثر مصر أو السودان أية اعتراضات على هذا القرار لأنهما يدركان جيداً أن بناء سدّ النهضة (مثل بناء أي سدٍّ آخر) يتطلب بالضرورة تحويل مجرى النيل الأزرق. وقد عدّلت اثيوبيا جدولها الزمني لتقوم بتحويل مجرى النيل الأزرق في 28 أيار/مايو عام 2013 في ذكرى الاحتفالات بمرور 22 عاما على وصول الحزب الحاكم والحكومة الحالية للسلطة.

وأما القول بضرورة انتظار صدور تقرير اللجنة الدولية قبل تحويل مجرى النيل فيزيد من مظاهر التخبط والارتباك، لأن مرجعية اللجنة لا تشمل وقف بناء السدّ. بل هي تتمثّل فقط في التحقق من وجود أي آثارٍ سلبية وأضرار بمصر والسودان من سد النهضة، والعمل على التقليل منها.

خطر انهيار السد؟

تثار مسألة خطر انهيار سدّ النهضة، وانه لو حدث، فسيغرق السودان ويدمّر كل أرجائه من الحدود مع اثيوبيا وحتى حلفا. صحيحٌ أنه لو انهار السدّ فستكون له آثار كارثية على السودان، ولكن لو انهار السدّ العالي فستكون آثاره الكارثية أكبر على مصر. ولو انهار سدّ مروى فستغرق معظم المدن والقرى السودانية حتى حلفا القديمة. ولو انهار خزان الروصيرص فستغرق كل المدن والقرى على ضفافه حتى الخرطوم. انهيار السدود ونتائجه الكارثية إذا ليس حكراً على سدّ النهضة.

إن التقانة التي تبنى بها الشركات العالمية (مثل سالليني) السدود اليوم متقدمة عشرات المرات على التقانة التي بنى بها الاتحاد السوفياتي السدّ العالي قبل نصف قرنٍ من الزمان، وبنى بها الايطاليون خزان الروصيرص في ستينيات القرن الماضي، وبنى بها الصينيون سدّ مروى قبل أعوام. لماذا إذا سينهار سدّ النهضة ابن تقانة العصر الحالي ولن ينهار السدّ العالي أو خزان الروصيرص أو سدّ مروى أبناء تقانة القرن الماضي؟

كما أن القول إن سدّ النهضة يقع في منطقة زلزال (وعليه فهو معرّضٌ للانهيار) قولٌ مردودٌ أيضاً، إذ لم يسمع عن أي زلزال في اثيوبيا إطلاقاً. ولو كانت المنطقة منطقة زلزال لانهار خزان الروصيرص، ابن الخمسين عاما، والذي يقع في المنطقة الجغرافية نفسها لسدّ النهضة. ولما كان هناك معنى لصرف مئات الملايين من الدولارات لتعلية خزان الروصيرص في وقت بناء سدّ النهضة.

التعاون ثم التعاون

بعد ذهاب بترول الجنوب، يحتاج السودان الآن أكثر من أي وقتٍ مضى لاستعمال كل نصيبه من مياه النيل. كما أن مصر تحتاج إلى مياهٍ إضافية لوقف استيراد أكثر من 60 في المئة من احتياجاتها من القمح كما تفعل الآن، فمصر هي أكبر مستوردٍ للقمح في العالم، رغم الاستعمالات الضخمة والمهولة لمياه النيل، والتي تتكوّن حالياً من كل نصيبها ومن ثلث نصيب السودان من مياه النيل. لكن هذه الزيادات في مياه النيل لن تتأتّى إلا بالتعاون التام وبحسن النية والصدق مع دول حوض النيل الأخرى، والتخلّي عن سياسة الاستعلاء والإقصاء والتهديد التي يمارسها البلدان منذ زمن... علاوة على التخبط والارتباك اللذين يخفضان من الجدية والعقلانية، فيضيع كل شيء.

سلمان محمد أحمد سلمان
أستاذ وخبير مختص بمسألة المياه من السودان

من يحدِّد هوية الثقافة المصرية؟

كانت دار الأوبرا المصرية بالقاهرة على مدار الأسابيع القليلة الماضية ساحة لتظاهرات مئات المثقفين والفنانين، المطالبين بإقالة وزير الثقافة الجديد (المعين منذ شهر) علاء عبد العزيز، والمنددين بما وصفوه بـ«محاولات اخونة الوزارة والثقافة»، بعد ان استهدف بقراراته إطاحة عدد من المسؤولين في المؤسسات التابعة للوزارة، كان آخرها رئيسة دار الأوبرا د.ايناس عبد الدايم. فبعد ساعات من اقالتها صعد المايسترو ناير ناجي رئيس فرقة الأوركسترا بالدار في موعد رفع الستار لبدء عرض أوبرا «عايدة»، معلنا إلغاء العرض احتجاجا على اقالتها في حدث غير مسبوق في تاريخ دار الأوبرا منذ بدء عروضها قبل أكثر من 140 عاما. واعلن العاملون بالأوبرا اضرابا لمدة ثلاثة أيام، فيما اعلن الكثير من المطربين مثل هاني شاكر وعمر خيرت وقف عروضهم وحفلاتهم بالأوبرا لحين رحيل الوزير.

ما الهوية؟

يقول ناير ناجي: «نحن بصدد هجمة ممنهجة لتغيير هوية مصر من ثقافة علمية زاخرة بالتاريخ والفن والابداع الى ثقافة السمع والطاعة. وهذا الوزير لا يمتلك من الامكانيات الا كونه قد اتى بأجندة الجماعة الحاكمة التي تتبنى سلطة فاشية تسعى الى تهميش الفكر والثقافة. ودورنا كمثقفين هو التصدي لهذه الهجمة وحماية الهوية الثقافية المصرية».

و«حماية الهوية الثقافية المصرية» بتعبير ناجي هي ما رد عليها الوزير مرارا في تصريحات صحافية بقوله: «ومن الذي يحدد هوية الثقافة المصرية؟». بل وقال إن «الثقافة ليست حكرا على اليسار وحسب»، مضيفاً: «هذه الحملة الشرسة ضدي مرتبطة بتركيبة قديمة، تكونت قبل الثورة، من جماعة احتكرت الفكر والثقافة والفهم والوعي والتوجيه والنصح»، في اشارة منه الى النخبة اليسارية التي قال إنها ظلت مهيمنة على وزارة الثقافة زهاء خمسين عاما مضت.

وبينما يحتل هذا السجال حول من يحتكر مفهوم «الثقافة المصرية» ومن يحدد «الهوية المصرية» و لماذا يجب ان «تحتكرها» النخب اليسارية (الأرقى فكريا والأكثر تقدمية، لا الاسلاميين من الموصوفين انهم محدودو الفكر ورجعيون)، يرى الكثيرون ان أزمة الثقافة المصرية هي أكبر من مجرد خلاف بين نخب تتغير.

«وزارة الثقافة يا اخواننا مش وزارة للمثقفين. دي وزارة للشعب. غرضها لا يجب أن يكون إقامة المؤتمرات والمسابقات والندوات والاحتفاليات والفعاليات الثقافية. غرضها توصيل الثقافة للناس. أنهي ثقافة؟ أنا بصراحة ما بهمنيش. هوية الثقافة ما تهمنيش. إسلامية، علمانية، يسارية، بزرميط. مش مهم. المهم أنا بأعمل ده لمين؟ إذا قلت لي أنا بأعمل ده للمثقفين، فده ما يفرقش عندي عن فاروق حسني وحظيرته». هكذا كتب د. خالد فهمي استاذ ورئيس أدب التاريخ على صفحته على الفيسبوك الاسبوع الماضي، معلقا على من وصفهم بـ«المتباكين على حال الثقافة»، ومؤسساتها «الميتة بالفعل». «الكتب والوثائق والتحف واللوحات والموسيقى والمسرحيات والقصص والحكايات لا معنى لها ولا قيمة إذا حفظت وخزنت ولم تقرأ أو تسمع أو تشاهد أو تحكى...». «ألا يدرك القائمون على الأوبرا وغيرها من مؤسساتنا الثقافية أن معيار النجاح الأهم والأول والأسمى والأنبل يتلخص في سؤال بسيط وأساسي: كام واحد زارك؟ كام تذكرة بعتها؟ كام واحد دخل على موقعك ع النت؟ كام كتاب بعته؟» يتساءل فهمي.

الثقافة وزارة؟

فيما تصاعدت حدة التصريحات والاحتجاجات، ظهرت بعض الاصوات التي تطرح ضرورة استقلال الفنون والثقافة عن قبضة الدولة. فدشن عدد من المثقفين والفنانين الاسبوع الماضي مجموعة «مبدعون من اجل الشعب»، بهدف الاستقلال عن وزارة الثقافة من خلال «الاكتتاب العام في كل أرجاء مصر بطولها وعرضها للسير في طريق الثقافة المستقلة بالشعب ومن الشعب وإلى الشعب، كما كان سائداً في مصر قبل إنشاء وزارة الثقافة»، وفقا للبيان.

«المثقفون هم نتاج طبيعي لتفاعل حر لوسائط الثقافة. فكيف إذا يتولى موظف حكومي مهمة الثقافة؟ كيف يمكن لدولة أن تضع إطارًا واحدًا - مهما بلغت الحرية والتعددية الفكرية لدى الدولة - للثقافة؟» يتساءل الفنان التشكيلي محمد كمال احد مؤسسي المجموعة: «يجب ان يقتصر دور الوزارة على دعم الصناعات الثقيلة التي لا يستطيع الافراد القيام بها مثل المتاحف، وان ترفع الحكومة يدها عن العمل الثقافي».

يرى الكاتب والمدون أحمد ناجي ان الحل ليس في الغاء وزارة الثقافة، ولكن في اللامركزية وتفكيك مؤسسات الوزارة وتفويضها الى المجتمع الأهلي بحيث يقتصر دور الوزارة على الدعم فقط وليس التوجيه، فتدعم الدولة المجتمع الأهلي والكل أمامها سواء: «ليس دور الدولة وضع استراتيجية الثقافة، بل تقليص صلاحيات الوزارة بشكل كبير جدا بحيث يقتصر دورها على دعم الأنشطة الثقيلة مثل النشر والتراث والمتاحف والارشيف والتوثيق... التي تحتاج بطبيعتها الي تمويل ضخم واستراتيجية تضمن استمراريتها. وتبقى مساهمة الدولة هي تخفيف الضرائب والجمارك على أماكن زي المسارح والعروض والمراكز الثقافية ودعم القطاع الخاص الثقافي».

يري ناجي انه طالما ان الجهاز البيروقراطي للوزارة ما زال يعمل بالطريقة المركزية نفسها، سيظل عرضة لصراعات الأفراد والتوجهات والنخب.الحل بنظره هو ان يعود خيار الهوية الثقافية للشعب والجمهور، ولا تفرضه نخب مثقفة او نظام على الشعب: «مثلا لماذا لا تكون قصور الثقافة تابعة للمجالس المحلية؟ لماذا لا يتاح لسكان مدينة السلام (حي شعبي بالقاهرة) قصر الثقافة المحلي ليتمرنوا ويقيموا الحفلات على المسرح؟ هذه هي اللامركزية التي اقصدها، فقصور الثقافة لا يجب ان تنفذ استراتيجية ورؤية موحدتين للدولة بغض النظر عن خصوصية المكان، بل توضع برامجها حسب المكان واولوياته».

«باختصار الحل في نزع كل صلاحيات تشكيل اللحظة الثقافية وتحرير المجال الثقافي من الدولة وقصره على الجزء الذي له علاقة بالحفاظ على التراث الثقافي واحيائه وتوسيع مساحة اوسع للمشاركة المجتمعية».

سلمى الورداني
صحافية من مصر

عندما تُعلَن الحرب ضد أثيوبيا

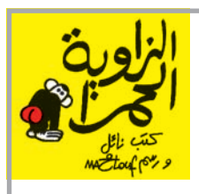

عنما تعلن الحرب ضد أثيوبيا سيحلم شبابنا بالاستشهاد في أثيوبيا، وعندما يستيقظون سيذهبون لأعمالهم.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا سوف نكتشف صفحات من التاريخ تدلل على العداوة الأبدية بين الأثيوبيين والمسلمين، وستُطبع كتب كثيرة حول أبرهة الأشرم ومحاولة هدم الكعبة.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا ستنمو لجان في كل مدينة لمقاطعة البضائع الأثيوبية، وسيثار سؤال: الماء الذي نشربه هل نقاطعه لأنه آت من أثيوبيا أم نشربه لأن المياه المعدنية غالية الثمن؟ متخاذلو الحرب سيشربون المياه المجانية، ومناضلوها سيشربون المياه المعدنية.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا ستثور الحكومة ضد أي مطالبة لها بأية ديمقراطية، ستقول أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، الأثيوبيون يشربون ماءنا، وأنتم تريدون ديمقراطية! صه صه. بخ بخ. هع هع.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا سيقول العباقرة إنهم لا يكرهون الأفارقة بحد ذاتهم. هم ليسوا عنصريين. وإنما يكرهون الأثيوبيين. وسنعرف نحن أنهم يكرهون الأفارقة بحد ذاتهم، هم فقط يخجلون من الاعتراف بهذا.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا سنتحول إلى أوروبيين شقر ونحن ندين السود، لأن درجة لونهم أكثر دكنة من درجة لوننا، ودرجة اللون تدل على الطباع بالطبع.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا سوف نفكر في كم المهانة الذي نتعرض له، نحارب دولة أفريقية؟ هذا ليس من مقامنا. وسنفكر في تغيير موقع مصر في الخريطة. أوروبا جيدة، ولكنها غالية. ومتر الأرض فيها سعره ارتفع جدا عن أيام زمان، عن أيام العصور الوسطى. في النهاية سنقتنع بأننا لا ننتمي لأفريقيا ولا لأوروبا، وإنما إلى آسيا. آسيا أرخص.

عندما تعلن الحرب ضد أثيوبيا سوف نفعل كل هذا باستثناء أن نحارب أثيوبيا. لماذا؟ لأننا كسالى. ببساطة.

العربي السفير

متابعات

دخلت تظاهرات أهالي مدينة الناصرية العراقية أسبوعها الثاني احتجاجاً على الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي فيها بوتيرة تصل إلى نحو عشرين ساعة في اليوم. تظاهرات قد تخفت حدّتها في حال صدقت الوعود بتحسن التغذية إلى 12 ساعة يومياً، بالتزامن مع بدء تشغيل محطة «أوتو ترانسفير» جديدة في المحافظة، يُفترَض بها زيادة التغذية إلى 200 ميغاواط.

التحرش الجنسي في العراق:
نساء بين فحولة الوظيفة وشارع العشيرة

شابة جميلة تبدو آثار الحمل واضحة عليها، تسير في الشارع. يلاحقها شاب بكلمات يعتقد انها غزل معسول، يقول لها «نيال يللي نفخك»، تردُ عليه ببديهة «أأحضره لينفخك؟». هذه النكتة من مرويات المجتمع العراقي التي تتحدّث عن حالات التحرش التي تتعرض لها المرأة في العراق. إنها نكتة يكاد أغلب العراقيين يحفظونها. وربما تكون من صنيعة امرأة ملّت التحرش بها أثناء خروجها من المنزل، إذ هي تظهر المرأة وكأنها تدافع عن نفسها بالسلاح ذاته الموجه ضدها. إنه اللجوء إلى الساتر الأخير الذي تمليه معركة غير متكافئة بين الذكر والأنثى في مجتمع بطريركي ذكوري يمنح الغلبة للرجل في أي احتكاك بين الطرفين.

... ونكتة مضادة

لكن الشباب لا يستسلمون ببساطة في هذه المعركة الشائكة. فثمة نكتة مضادة يتناقلها الشباب على صفحات التواصل الاجتماعي، مفادها أن شابة تنقل بامتعاض كيفية تعرضها للتحرش الجنسي في الشارع، إذ توقفت بجانبها سيارة فارهة يقودها شاب مستهتر، تقول انه دعاها للصعود معه في السيارة والثمن هو هدية عبارة عن جهاز آيفون لوح لها به من داخل السيارة، وتضيف انها نهرته وصدته بحزم. لكن المفاجأة انها تكتب قصتها على صفحتها في الفيسبوك من الآيفون/ الهدية.

موقف المجتمع

وفي العراق أصبحت ظاهرة التحرش الجنسي بالنساء جزءاً من يومياتهن في الشارع أو العمل. سائق التاكسي يجد المرأة فريسة سهلة للتحرش حين تركب معه لوحدها، وفي الباصات هناك الكثير من الشبان المتبرعين للقيام بهذا الدور، أما أماكن العمل فهي خليّة كبيرة منتجة للتحرّش. والتحرش في العراق لا ينغلق في مكان وينفتح في آخر، إذ أن كل الأماكن تقريباً صالحة للتحرّش. فإثر اعتماد المجتمع العراقي على النظام العشائري في تسيير أموره الحياتية، بعد الغياب الواضح للامح الدولة، تصبح المرأة رهينة أمزجة الرجال. وهي مهما حاولت الاستقلالية من خلال الدراسة والعمل، تحرص المرجعية العشائرية على وضع الاصفاد في يديها، الأمر الذي يجعلها سجينة العقل الفحولي طيلة حياتها. وقد يؤدي إخبار المرأة أهلها عن حصول حادثة تحرش لها من قبل أحد الشبان إلى حفر نهر من الدم قد لا يجف لسنوات بين عشيرتين، وسيؤدي هذا الأمر إلى جعل المرأة مكروهة لدى الرجال لأنها تسببت بفتنة كبيرة، ما يجعلها حبيسة حيطان أربعة حتى مماتها، فضلاً عن انتشار مرويات تتناقلها ألسُن الرجال على أنها المغوية للشاب. وهكذا تصبح جميع النساء العراقيات «زليخة» أو «حواء»، بينما يصبح أشد الرجال قبحاً «يوسف» أو «آدم».

إحصائيات شحيحة

ومثل كل شيء تعمه الفوضى، وقابل للتأويل متعدد الأوجه، فإن الإحصائيات بشأن تعرّض المرأة للتحرش قضية خاضعة للتضخيم المتعمد من جانب، وخاضعة أيضاً لقيم التابو السائد من جانب آخر. إلا أن منظمة «بوينت» المتخصصة باستطلاعات الرأي والدراسات الاستراتيجية أجرت استطلاعا في عام 2009 شمل خمس محافظات عراقية، ثلاث منها في إقليم كردستان واثنتان تشكلان تنوعاً ثقافياً عراقياً كبيراً، إذ تضمان قوميات عدة، هي «الكردية والتركمانية والكلدوآشورية، والعربية»، وهما كركوك والموصل. وأظهر الاستطلاع أن 73.7 في المئة من المشاركات (وهن 500 امرأة من كافة الأعمار) قد تعرضن فعلاً إلى التحرش الجنسي ضمن نطاق وظائفهن، وأشارت النتائج إلى أن 74.5 في المئة من اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي لم يخبرن أحداً عن تعرضهن له. لكن المتعرضات للتحرش لم يواجهن المتحرش بحسب 67.5 في المئة من المشاركات بالاستطلاع، حيث فضلت 58.6 بالمئة منهن تجاهل المتحرش بهن وعدم أيلاء الأمر أهمية. الأدهى من كل ذلك هو اعتقاد 85.1 في المئة من المشاركات بأن القانون لن ينصفهن في حال الإخبار عن تعرضهن للتحرش الجنسي، الأمر الذي يدفعهن إلى السكوت وإخفاء الأمر بسبب الخشية من الفضيحة! إلا أن أغرب ما يظهره الاستطلاع هو أن المتحرشين هم بأغلبهم من ذوي المناصب الأعلى والأرفع في السلم الوظيفي. فقد أكدت 69.3 في المئة من المشاركات بأنهن يتعرضن للتحرش الجنسي فقط من الذين هم أعلى منهن وظيفياً، وتسبب هذا لـ83.7 في المئة من المشاركات بتعرضهن لضرر وظيفي بسبب رفضهن للتحرش الجنسي. وهذا يدخل في باب استغلال النساء.

التحرش والتسلط

لكن أفعال التحرش لا تقتصر على الوظائف الحكومية والخاصة العادية، حيث أنه ينسحب إلى مناطق أكثر حساسية، وأكثر فعالية من جهة البحث والكشف عن أمور يتعرّض لها المجتمع. فبحسب استبيان اجراه منتدى الإعلاميات العراقيات خلال هذا العام فإن 68 في المئة من العاملات في حقل الصحافة والإعلام يتعرّضن للتحرش اللفظي أو محاولة الاعتداء. ويؤكد استبيان المنتدى، الذي شمل 200 صحافية، أن 42 في المئة من أولئك الصحافيات واصلن العمل بعد تعرضهن للتحرش، فيما تركت 45 في المئة منهن العمل، و13 في المئة تم طردهن بعد التحرش بهن. ويشير الاستبيان إلى أن أعمار أغلب الصحافيات اللواتي يتعرضن إلى التحرش هي ما بين 20 ـ 30 عاماً. ويرى الاستبيان أن هناك نتائج (إيجابية) حصل عليها، إذ أظهر أن 79 في المئة من الصحافيات لم يتعرضن في هذا الباب للتمييز لأسباب طائفية! كيف تقوم المرأة الصحافية في العراق بالكشف عن مكامن الفساد، والبحث عن الحقائق فيما هي لا تستطيع الدفاع عن حقوقها في مؤسسات هشّة؟

عذر اقبح من ذنب

في كانون الأول /ديسمبر عام 2010 ، ضجّ البرلمان العراقي بحادثة تحرّش بإحدى النائبات عن التحالف الكردستاني من قبل أحد افراد «حمايات» نائب عن دولة القانون. النائبة المثلة للشعب، والتي من المفترض أنها ستقوم بتشريع حقوقه وحمايته لم تكشف عن هويتها واكتفى الإعلام بتقديم حروف اسمها الأولى، ولم تشتك النائبة للقضاء على المتحرش، بل أنها قامت بالذهاب إلى رئيس البرلمان أسامة النجيفي من أجل تقديم الشكوى. في البدء أنكر المتحرش قيامه بالفعل، لكن كاميرات المراقبة كشفت فعلته، الأمر الذي دفعه إلى القول بأنه «لم يعتقد أن هذه المرأة نائبة، بل أنها إحدى الموظفات في مبنى البرلمان»، سرعان ما لفلفت القضية ونسيت، وانتشر حينها انها اغلقت بطريقة المصالحة والضغط بين التحالفين الكردستاني ودولة القانون . النائبة التي كان من المفترض ان تكشف عن هذه القضية للإعلام، وأن تعمم الموضوع على المجتمع بكامله، لاسيما وأن أفراد الحمايات هؤلاء ينتشرون في شتى الأماكن في البلاد، ويقومون بابتزاز الفتيات في الدوائر الحكومية... صمتت. فكيف لا تصمت النساء اللواتي لا يتمتعن بسلطة وامتيازات السيدة النائبة؟ قضية تحرّش أخرى بطلها نائب عن ائتلاف دولة القانون، لكنها هذه المرّة خارج العراق، في القاهرة بالتحديد. فتحت هذه القضية باب المزاح على مصراعيه. الحكاية التي روتها وكالات أنباء متعددة مفادها أنه في آب / أغسطس من عام 2012 ، قام عضو لجنة الثقافة والإعلام في البرلمان العراقي علي الشلاه بالطلب من الفنانة المصرية غادة عبد الرازق بالتقاط صورة معها، لكن الشلاه سرعان ما وضع يده حول كتفها، ما دفع الفنانة المصرية إلى توبيخه وتدخل أمن فندق رويال في القاهرة في فض النزاع. اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات: «غادة عبد الرازق تستحق.. هي جميلة»، يعلّق أحدهم، سرعان ما يجيب آخر «عاشت يده.. هي ناقة»، الكثير من وسائل الإعلام في العراق عتّمت على هذا الموضوع. نفى الشلاه الحادثة وانتهت القصة مثلما انتهت قصة التحرش بالنائبة. منتدى الإعلاميات العراقيات يؤكد على حصول اعتداءات وتجاوزات عديدة على الصحافيات في داخل مجلس النواب، سواء من قبل برلمانيين او إعلاميين، موضحاً أن البرلمان لم يتخذ أي إجراء للحد منها. في المحصلة: سياسيات يتعرضن للتحرش، وسياسيون يقومون به، إعلاميات يلجأن للصمت خوفاً من الفضيحة، والاستمرار في العمل بعد التحرّش بهن، وإحصائيات غائبة تماماً. وأما السر فهو في حدوث كل ذلك وتفاقمه في بلد يفترض ظاهره أن منسوب التدين (المتشدد) لدى كل المذاهب الى ارتفاع، وهو يفخر بأنه استعاد ركائزه العشائرية التي تعتبر مثل هذا الاعتداء على المرأة من الكبائر.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

حلم ..

زينة السعيد /الأردن

«يا حمام بلغ أحبابي من عندي السلام
يا حمام الدوح سيِّر على الحبيب»

arabi.assafir.com

ـ الحوار الوطني في البحرين: جهات تتفلت من التسوية.. وتعرقلها ـ عبد الهادي خلف
ـ الانتخابات الطلابية في مصر: قراءة في المقدمات والنتائج ـ نجلاء مكاوي
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

في النصف الأول من شهر أيار /مايو، اجتاحت الفيضانات محافظات جنوب العراق: العمارة (ميسان) والكوت (واسط) والناصرية (ذي قار) والديوانية (القادسية)، فَدُمِّر الزرع وتشرد السكان. خصصت الحكومة 15 مليار دينار لتعويض المتضررين. يقول هؤلاء في بياناتهم أنه لم يصلهم منها قرش واحد. (تصوير علي الفهداوي)

مدونات

زمن الهزائم الحقيقية

«قد تكون هذه التدوينة استكمالاً لسابقتها، فها هي الأحلام تنهار أمام ضعفنا.
أي زمان هذا يُضرب فيه ذوو الأسرى الأردنيين المعتقلين في سجون الاحتلال وفي الزمان والمكان عينهما يحضر رئيس هذا الاحتلال شمعون بيريز ويصافح ساسة العرب ورجال أعمالهم.
أي انفصام نعيش تحت ظلاله حين يهان من لا حول له ولا قوة في الاعتصام الحادي عشر أمام الديوان الملكي. لعل من يحكم ويملك في هذا البلد ينصفهم وينصف قضيتهم، فيما يصول ويجول الاحتلال وحاشيته في أروقة قصر المؤتمرات يصرح ويعلن ويصفق له على وقع صفقات السياسة والمال.
أي طغيان هذا حين يتم تجاهل أهالي المعتقلين في سجون الاحتلال لدرجة ألا يرسل ولو موظف صغير في الديوان لمقابلتهم أو يقوم رجل أمن بحمايتهم من اعتداء بلطجي.
وأي استبداد هذا لا يجد من يصده بعد أن تشتت الرفاق كل في طريقه ولقضيته، وأي عدل سندركه وظلم سندحره إن كنا نحتج على كل النتائج ونقبل بالأسباب، نعارض كل ظلم ونستسلم للظالم.
لم نعزم فعلا في الماضي لأننا كنا رغم الفشل أحيانا نقاوم... أما اليوم فقد حل بالفعل زمن الهزائم».

من المدونة الأردنية «نبض»
http://seba-pulse.blogspot.com/2013/05/blog-post_26.html

المواطن العراقي يصرف على الدولة

«كتبتُ بعد إقرار موازنة العِراق، مَنشوراً صَغيراً فيهِ شَيء مِن المُعادلاتِ الرياضية التي توضحُ أن كلّ مواطنٍ عِراقي يستطيع أن يحصل على (4 ملايين) دينار وهو جَالسٌ في بيتهِ من غير عمل، ومعدل دُخلِ الموظفِ الجديدِ لا يتجاوز (6 ملايين) دينار في السنة. ردَّ عليَّ أحد الأصدقاء بأن الحُكومة تأخذُ الميزانية لِتقومَ بتقديم خَدمات عامة للشعبِ بأكملهِ ولم اردَ عليهِ حينَها، وَقبلَ أيامٍ بَدأتُ بمراجعةِ الدوائر لإنجَازِ مُعاملةٍ شَخصية، وخِلَال هذهِ الفترةِ نَضجَ عنديَ جَوابٌ شَخصي رُبَما يُقنعُ صَديقي...
في نهاية كل شهر، على كل مواطن دفع أجور الكَهرباءِ والماء والمجاري والهاتف والمولد والضريبة إذا كَان يملكُ عقارات، واذا لَم يَدفعها تتراكمُ وتَتضاعفُ، غيرَ أنهُ يَدفع إيجار بيته او شُقته او أي نوع من السكن أو العمل، ويدفع بدل العلاجِ في المستَشفيات الخصوصية لأن المستشفيات الحكومية ليس فيها دواء أو تكون مزدحمة ولا تعالج الأمراض الكَبيرة. في النهاية عليك زيارة المستشفى أو العيادة الخصوصية، وربَما تضطرُ للسفر إلى خارجِ القُطر، كما أن عليك دفع بعض المبالغ لعمال البلدية وعمال الكهرباءِ والماءِ وبعض الموظفينَ لإكمالِ مُعاملةٍ أو عَمل. كُلُ هَذا أنتَ مُلزَم بدفعه، ولكن في الحقيقة إن الحكومة أخَذت ميزانيةَ العراقِ كله من أجلِ تَوفير كل ما هو مَكتوبٌ فَوق، لك وبالمجانِ...

من مدونة «محمد كركوك» العراقية
http://mohmedkirkuk.blogspot.com/2013/06/blog-post.html

المملكة العربية السعودية: وعود لا تتحقق

«قال نشطاء سعوديون، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في بيان صدر اليوم: «شهدت الأعوام القليلة الماضية مجموعة من الوعود التي قطعتها السلطات السعودية، لكن الإصلاح بطيء وتبقى التصريحات الرمزية عادة بلا تنفيذ على أرض الواقع».
وعدتْ الحكومة السعودية في عام 2009 بإلغاء نظام ولاية الأمر. لكن إلى الآن يبقى نظام ولاية الأمر المعمم بشكل مؤسسي وسياسة الفصل بين الرجل والمرأة من الأسباب المتجذرة وراء الانتهاكات اليومية لحقوق المرأة، وما زالت هذه النظم مطبقة وبقوة. أعلن الملك عبد الله في سبتمبر/ أيلول 2011 أن المرأة ستتمكن من التصويت والترشح للانتخابات المحلية للمرة الأولى في عام 2015 ، وأنه سيصبح من الممكن تعيين سيدات في مجلس الشورى. انضمت السيدات إلى مجلس الشورى في عام 2013 لكن إلى الآن لم يتمكن من مباشرة مهامهنّ في انتظار تخصيص مساحات منفصلة لهنّ لحضور الجلسات. هذا الفصل يمكن أن يؤدي إلى الحد من تواصلهنّ مع المناقشات ويقلل من تأثيرهنّ على عملية صناعة القرار.
وكانت وزارة العمل قد أعلنت في عام 2008 أنه لم يعد مطلوباً من السيدات الحصول على إذن ولي الأمر قبل السعي للعمل. لكن من حيث الممارسة، ما زالت هيئات عديدة تطالب بإذن ولي الأمر، دون أي تبعات قانونية»....

من مدونة «حقوق المرأة السعودية»
http://goo.gl/7HVsR